

## مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل بها نص فقرات تتصل بتزع السلاح والأمن الدولي مأخوذة من البلاغ الصادر عن الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز المعقود في ديربان ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه مقتطفات من فقرات صدرت فيما يتصل بتزع السلاح والأمن الدولي مأخوذة من البلاغ الصادر عن الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز الذي عُقد في ديربان في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

وأكون ممتناً لو أمكن إصدار هذه الوثيقة كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتعميمها على وفود جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء فيه المشتركة في أعماله.

(توقيع): سييهو جورج نين

السفير

الممثل الدائم لدى مؤتمر نزع السلاح

مقتطفات من فقرات تتصل بترع السلاح والأمن الدولي مأخوذة  
من البلاغ الصادر عن الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة  
بلدان عدم الانحياز المعقود في ديربان في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

بداية الاقتباس

## نزع السلاح والأمن الدولي

٦٠ - أعاد الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد وأعادوا بيان المواقف وأعادوا المبدئية القائمة منذ أمد طويل  
لحركة عدم الانحياز بشأن نزع السلاح والأمن الدولي، بما في ذلك المقررات المتخذة في القمة الثانية عشرة  
المعقودة في ديربان والمؤتمر الوزاري الثالث عشر المعقود في كارتاخينا.

٦١ - وأعرب الوزراء، كمسألة مبدأ، عن قلقهم الشديد إزاء اللجوء المتنامي إلى التزعة الأحادية  
الطرف والتوجيهات المفروضة على نحو أحادي الطرف وشددوا وأكدوا بشكل قوي في هذا الصدد على  
أن التزعة التعددية الأطراف والحلول المتفق عليها على نحو متعدد الأطراف، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة،  
تتيح الأسلوب الوحيد الذي له مقومات البقاء في مجال تناول قضايا نزع السلاح والأمن الدولي.

٦٢ - وأعرب الوزراء عن استمرار شعورهم بالقلق البالغ إزاء عقائد الدفاع الاستراتيجي التي تطرح  
مبررات لاستعمال الأسلحة النووية. وما زال الوزراء يشعرون بالقلق البالغ إزاء "المفهوم الاستراتيجي  
للحلف" الذي اعتمدته منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) في نيسان/أبريل ١٩٩٩، والذي يتسم ليس  
فقط بأنه يُبقي على مفاهيم لا مبرر لها بشأن الأمن الدولي تركز على تعزيز وتطوير الأحلاف العسكرية  
وسياسات الردع النووي، بل بأنه يشمل أيضاً عناصر جديدة تهدف إلى فتح المجال حتى بقدر أكبر أمام  
إمكانية استعمال القوة أو التهديد باستعمالها من جانب منظمة معاهدة شمال الأطلسي.

٦٣ - وفي إطار استعراض الوضع النووي الذي تقوم به حالياً الولايات المتحدة الأمريكية، أعرب  
الوزراء عن القلق الشديد إزاء ما يجري من النظر في استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية كما أن  
الترتيب لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة هو أمر  
يخالف ضمانات الأمن السلبية المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولاحظ الوزراء أن استحداث  
أنواع جديدة من الأسلحة النووية هو أمر يخالف ضمانات الأمن السلبية المقدمة من الدول الحائزة

للأسلحة النووية وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومفادها أن الاتفاقية ستمنع تحسين الأسلحة النووية القائمة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

٦٤- وكرر الوزراء الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء بطء وتيرة التقدم المحرز في اتجاه نزع السلاح النووي الذي ما زال يشكل أولويتهم العليا. وأعرب الوزراء أيضاً عن قلقهم إزاء الافتقار إلى إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لإنجاز عملية القضاء على ترساناتها بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي. وشددوا على قلقهم إزاء التهديد الذي تتعرض له البشرية من جراء استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها. وأكد الوزراء على الحاجة إلى إنجاز عملية القضاء التام على الأسلحة النووية وشددوا في هذا الصدد على الحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات في هذا الشأن دون تأخير.

٦٥- وأكد الوزراء على أنه ينبغي، في الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المتعلق بتزع السلاح النووي، أن تتكامل النهج وتدابير بناء الثقة العالمية والإقليمية كما أنه ينبغي، حيثما كان ذلك ممكناً، اتباع هذه النهج والتدابير في آن واحد بغية تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

٦٦- وأكد الوزراء من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وأعربوا في هذا الصدد عن الأسف لكون المواقف المتصلبة المستمرة من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية ما زالت تحول دون تمكن مؤتمر نزع السلاح من إنشاء لجنة مخصصة تُعنى بتزع السلاح النووي للبدء في إجراء مفاوضات بشأن برنامج مؤلف من مراحل للقضاء الكامل على الأسلحة النووية يكون له إطار زمني محدد، بما في ذلك عقد اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وكرروا في هذا الصدد توجيه ندائهم إلى مؤتمر نزع السلاح بأن ينشئ في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية العليا لجنة مخصصة تُعنى بتزع السلاح النووي. وأكد الوزراء مرة أخرى على الاستنتاج الإجماعي الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية ومؤداه أنه يوجد التزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة والوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة. وأعربوا في هذا الخصوص عن الأسف لعدم إحراز تقدم في الوفاء بهذا الالتزام على الرغم من انقضاء خمس سنوات.

٦٧- وطالب الوزراء مرة أخرى بعقد مؤتمر دولي في أبكر موعد ممكن بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج مؤلف من مراحل للقضاء الكامل على الأسلحة النووية يكون له إطار زمني محدد للقضاء على جميع الأسلحة النووية، وحظر تطويرها وإنتاجها وحيازتها وتجربتها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وللنص على تدميرها. وما زال الوزراء في هذا الصدد يرحبون بإعلان الألفية الصادر عن

الأمم المتحدة الذي أبدى فيه رؤساء الدول والحكومات العزم على السعي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، وبإبقاء جميع الخيارات مفتوحة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد طرق وسائل القضاء على الأخطار النووية.

٦٨- وأكد الوزراء من جديد أن القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وكرروا الإعراب عن اقتناعهم بأنه ريثما يتحقق القضاء الكامل على الأسلحة النووية ينبغي قيام الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، على سبيل الأولوية، بمواصلة الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن تقديم الضمانات الأمنية إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

٦٩- وأعرب الوزراء عن استمرار شعورهم بالقلق إزاء الآثار السلبية لتطوير ووزع منظومات دفاعية قائمة على القذائف المضادة للقذائف التسيارية ومواصلة العمل في التكنولوجيات العسكرية المتقدمة القادرة على أن توزع في الفضاء الخارجي، مما أسهم في جملة أمور من بينها زيادة تآكل المناخ الدولي المفضي إلى تدعيم نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي. وإن الآثار المحتملة للقرار الذي اتخذته إحدى الدولتين الطرفين في معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والقاضي بالانسحاب من المعاهدة إنما تطرح تحديات جديدة للاستقرار الاستراتيجي ولمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وما زال الوزراء يشعرون بالقلق من أن تنفيذ مسألة إقامة منظومة دفاعية وطنية قائمة على القذائف المضادة للقذائف التسيارية يمكن أن يتسبب في حدوث سباق (سباقات) تسلح وفي زيادة تطوير منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وفي إحداث زيادة في عدد الأسلحة النووية. ووفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣/٥٦، فإنهم أكدوا على الحاجة الملحة إلى بدء العمل الموضوعي، في مؤتمر نزع السلاح، بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

٧٠- ولاحظ الوزراء أن فريقاً من الخبراء الحكوميين قد أنشئ عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ ألف بغية النظر في مسألة القذائف بجميع جوانبها. وما زال الوزراء مقتنعين بالحاجة إلى اتباع نهج عالمي شامل وغير تمييزي يتم التفاوض عليه بصورة متعددة الأطراف بشأن القذائف من جميع جوانبها كإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وريثما يتم تحقيق مثل هذه الآلية العالمية المتصلة بنظم إيصال أسلحة الدمار الشامل، فإن أي مبادرة للتصدي لأوجه القلق هذه على نحو فعال وبطريقة مستمرة وشاملة ينبغي أن تتحقق عن طريق عملية شاملة لإجراء مفاوضات في محفل يمكن أن تشترك فيه جميع الدول على قدم المساواة. وأكد الوزراء في هذا الصدد على دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف للمجتمع الدولي بشأن نزع السلاح.

٧١- وكرر الوزراء الإعراب عن الموقف المبدئي للحركة القائم منذ أمد طويل الداعي إلى القضاء التام على جميع التجارب النووية. وشددوا على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك الانضمام إليها من جانب جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، الأمر الذي ينبغي، في جملة أمور، أن يسهم في عملية نزع السلاح النووي. وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لقيام ١٦٥ دولة بالتوقيع على المعاهدة وقيام ٩٠ دولة بالتصديق عليها حتى الآن. وأعادوا تأكيد أنه، إذا ما كان لأهداف المعاهدة أن تتحقق بالكامل، فلا بد من استمرار التزام جميع الدول الموقعة، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، بترع السلاح النووي.

٧٢- وما زال الوزراء يعتبرون إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي استحدثتها معاهدات ثلاثيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبيليندا هو خطوة إيجابية في اتجاه تحقيق هدف نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وترحب حركة بلدان عدم الانحياز بالجهود الهادفة إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في جميع أقاليم العالم وتطالب بالتعاون وبالتشاور على نطاق واسع من أجل تحقيق اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية بين دول الإقليم المعني. وكرروا القول بأنه لا بد، في إطار المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من أن تقدم الدول الحائزة لأسلحة نووية ضمانات غير مشروطة إلى جميع دول المنطقة من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وحثوا الدول على إبرام اتفاقات بقصد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الأقاليم التي لا توجد فيها هذه المناطق، وفقاً لأحكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لترع السلاح (الدورة الاستثنائية الأولى). والمبادئ العامة والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩. وكرر الوزراء في هذا الصدد الإعراب عن تأييدهم لوضع منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية ورأوا أن اختفاء الطابع المؤسسي على هذا الوضع سيكون أحد التدابير الهامة في اتجاه تعزيز نظام عدم الانتشار في ذلك الإقليم. وأعرب الوزراء أيضاً عن دعمهم للمبادرة الرامية إلى عقد مؤتمر دولي في وقت مناسب للدول الأطراف في معاهدات ثلاثيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبيليندا والدول المصدقة والموقعة عليها بغية مناقشة تنفيذ الطرق والوسائل الأخرى للتعاون فيما بينها والوكالات الخاصة بهذه المعاهدات والدول المهتمة الأخرى.

٧٣- وكرر الوزراء الإعراب عن التأييد لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتحقيقاً لذلك، فقد أكدوا من جديد الحاجة إلى القيام على وجه السرعة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقاً لقراري مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١) وما يتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة المعتمدة بتوافق الآراء. ودعا الوزراء جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية في سبيل إنشاء هذه المنطقة، كما أنهم، في انتظار إنشاء هذه المنطقة، طالبوا

إسرائيل، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم يعلن عن عزمه على القيام بذلك، بالتخلي عن امتلاك أسلحة نووية وبالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون تأخير، وإلى وضع جميع مرافقها النووية حالاً ضمن نطاق الضمانات الكاملة الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وإلى القيام بأنشطتها النووية طبقاً لنظام عدم الانتشار. وأعرب الوزراء عن بالغ القلق إزاء إحتياز إسرائيل للقذرة النووية مما يشكل تهديداً خطيراً ومستمرًا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، كما أدانوا إسرائيل لمواصلتها تطوير وتكديس ترسانات نووية. ورأى الوزراء أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة يجري فيها الإبقاء على أوجه عدم توازن هائلة في القدرات العسكرية ولا سيما عن طريق امتلاك الأسلحة النووية التي تسمح لأحد الأطراف بأن يهدد جيرانه والمنطقة. ورحب الوزراء كذلك بمبادرة فخامة السيد محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وشدد الوزراء على أنه ينبغي اتخاذ الخطوات الضرورية في المحافل الدولية المختلفة من أجل إنشاء هذه المنطقة. كذلك طالب الوزراء بالخطر التام والكامل لنقل جميع المعدات والمعلومات والمواد والمرافق والموارد أو الأجهزة النووية وتقديم المساعدة إلى إسرائيل في الميادين العلمية أو التكنولوجية النووية. وأعرب الوزراء في هذا الصدد عن قلقهم الشديد إزاء التطور المستمر الذي يُتاح بمقتضاه للعلماء الإسرائيليين إمكانية الوصول إلى المرافق النووية لإحدى الدول الحائزة لأسلحة نووية. ويمكن أن ينطوي هذا التطور على آثار سلبية خطيرة على الأمن الإقليمي وكذلك على إمكانية التعويل على نظام عدم الانتشار العالمي.

٧٤- ورحب وزراء الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالنتائج التي تمخض عنها مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وكرروا نداءهم الموجه في هذا الصدد والالتزام الثابت الذي تعهدت به جميع الدول الأطراف في المعاهدة وطالبوا بالتنفيذ الكامل للتعهد الذي لا لبس فيه المقدم من الدول الحائزة لأسلحة نووية بالقضاء التام على ترساناتها النووية. ويتوقع الوزراء أن تجري البرهنة على هذا التعهد دون تأخير عن طريق عملية مفاوضات معجّل بها وعن طريق التنفيذ الكامل للخطوات العملية الثلاثة عشرة المحددة للتقدم إلى الأمام على نحو منهجي وتدرجي في اتجاه عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وقد أحاطوا علماً بالاجتماع التحضيري الأول لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وأكدوا على الحاجة إلى تفاعل موضوعي في هذا الصدد يتجاوز مجرد إجراء تبادل رسمي للآراء في هذه الاجتماعات بين الدول الأطراف. ويتعين تناول القضايا المثارة في الاجتماعات التحضيرية بغية مواصلة تعزيز تنفيذ المعاهدة والتعهدات المتفق عليها في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، وكذلك بغية إرساء الأساس الضروري لوضع توصيات في الدورة التحضيرية الثالثة لمؤتمر عام ٢٠٠٥

الاستعراض. وأشاروا إلى أنه قد أتيح وقت محدد في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراض في دورته التحضيرية الثالثة لمناقشة وبحث مقترحات بشأن الأحكام الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وفي الفقرتين ٣ و٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"، بخصوص نزع السلاح النووي، وكذلك بشأن القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥. وأكدوا من جديد في هذا الصدد أهمية القيام في مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراض بإنشاء هيئة فرعية للجنة الرئيسية الأولى بغية التداول بشأن الخطوات العملية للجهود المنهجية والمتدرجة الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية، فضلا عن هيئة فرعية للجنة الرئيسية الثانية بغية بحث - وتقديم توصيات بخصوص - مقترحات بشأن تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمدته مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لعام ١٩٩٥. وأكدوا في هذا الصدد على الحاجة إلى قيام اللجنة التحضيرية في اجتماعاتها بمواصلة تخصيص وقت محدد لإجراء مداولات بشأن نزع السلاح النووي وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

٧٥- وما زال الوزراء يلاحظون مع القلق أنه ما انفكت توجد قيود لا موجب لها على عمليات تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية إلى البلدان النامية. وأكدوا مرة أخرى على أن أفضل طريقة لتناول أوجه القلق المتعلقة بالانتشار هي إبرام اتفاقات عالمية وشاملة وغير تمييزية يتم التفاوض عليها بصورة متعددة الأطراف. وينبغي أن تكون الترتيبات المتعلقة بمراقبة عدم الانتشار شفافة وأن يُفتح باب الاشتراك فيها أمام جميع الدول وأن يُكفل ألا تفرض هذه الترتيبات قيودا على الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية والتي تحتاج إليها البلدان النامية من أجل مواصلة تنميتها. وأعربوا في هذا الصدد أيضا عن رفضهم القوي لمحاولات أي دولة عضو استخدام برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كأداة لتحقيق أغراض سياسية مما يشكل انتهاكا للنظام الأساسي للوكالة.

٧٦- وأعرب الوزراء عن الأسف إزاء الادعاءات غير المدلل عليها بعدم الامتثال للصكوك ذات الصلة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ودعوا الدول الأطراف في هذه الصكوك التي توجه مثل هذه الادعاءات إلى اتباع الإجراءات المنصوص عليها في تلك الصكوك وإلى تقديم الأدلة الضرورية على ادعاءاتها.

٧٧- وأكد من جديد وزراء الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية (اتفاقية الأسلحة البيولوجية) اقتناعهم بأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة هي أمر لا بد منه للحفاظ على السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وأكدوا من جديد استمرار تصميم حركة بلدان عدم الانحياز، تحقيقاً لصالح البشرية، على أن

يجري استبعاد إمكانية القيام بأي استعمال للعوامل البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينات كأسلحة استبعاداً تاماً، كما أكدوا من جديد اقتناعهم بأن ضمير البشرية سيستقبح أي استعمال من هذا القبيل. وسلموا بالأهمية الخاصة لتعزيز الاتفاقية عن طريق إجراء مفاوضات متعددة الأطراف من أجل إبرام بروتوكول للاتفاقية يكون ملزماً قانوناً. وأعربوا عن اعتقادهم بأن الإسهام الفعال للاتفاقية في توطيد السلم والأمن الدوليين والإقليميين هو أمر سيتعزز عن طريق انضمام الكافة إلى الاتفاقية. وأشاروا إلى المقرر الذي اتخذته جميع الدول الأطراف والذي يدعو الفريق المخصص إلى تكثيف أعماله بغية الانتهاء منها في أقرب وقت ممكن قبل بدء مؤتمر الاستعراض الخامس. وأعرب الوزراء عن الأسف لما حدث، بسبب القرار الذي اتخذته أحد الشركاء التفاوضيين الرئيسيين بمعارضة مشروع النص المركب للبروتوكول الذي كان قد قدمه رئيس الفريق المخصص، والذي تمتع بتأييد عام كأساس لإنجاز المفاوضات، من عدم تمكن الفريق من الوفاء بولايته وتقديم تقريره، بما في ذلك تقديم مشروع صك ملزم قانوناً إلى الدول الأطراف في الاتفاقية قبل مؤتمر الاستعراض الخامس. وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بأن التهديد الذي تمثله الأسلحة البيولوجية كأدوات للحرب والإرهاب قد أدى إلى تعزيز الطابع الضروري والملح لتقوية فعالية الاتفاقية وتحسين تنفيذها. وأكد الوزراء في هذا الصدد على أن الولاية الممنوحة للفريق المخصص من المؤتمر الاستثنائي الذي عُقد في عام ١٩٩٤ ما زالت سارية وهي تحدد أي أعمال مستقبلية للفريق المخصص. وشدد الوزراء على أهمية قيام جميع الدول الأطراف بالسعي إلى تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر الاستعراض الرابع وأكدوا على أن الأسلوب الصالح الوحيد لتعزيز الاتفاقية إنما يتحقق عن طريق إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تهدف إلى إبرام اتفاق غير تمييزي ملزم قانوناً. وفضلاً عن ذلك فقد أعربوا عن الأسف لعدم قدرة مؤتمر الاستعراض الخامس على إتمام أعماله في الفترة الزمنية المخصصة له خلال عام ٢٠٠١، ودعوا الدول الأطراف إلى إبداء المرونة اللازمة لكي يتمكن المؤتمر من اختتام أعماله بنجاح عندما يعود إلى الانعقاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وأعربوا في هذا الصدد عن الأسف لادعاءات عدم الامتثال غير المدلل عليها التي وُجّهت أثناء مؤتمر الاستعراض ودعوا الدول الأطراف التي تقدم هذه الادعاءات إلى اتباع الإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية وإلى تقديم الأدلة الضرورية على هذه الادعاءات.

٧٨- ورحب، وزراء الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بالعدد المتزايد من حالات التصديق على الاتفاقية ودعوا جميع الدول التي ما زالت لم تصدق عليها إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن بقصد تحقيق عالميتها. وأكدوا أيضاً على الطابع الملح للقيام على نحو مرضٍ بحل القضايا التي لم تُحسم بعد في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بقصد تمهيد الطريق إلى تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً وكاملاً وغير تمييزي. وكرر الوزراء الإعراب في هذا الصدد عن نداءهم إلى البلدان المتقدمة بأن تعزز



التعاون الدولي عن طريق نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات للأغراض السلمية في الميدان الكيميائي وإزالة كل وأي قيود تمييزية تتعارض مع الاتفاقية نصاً وروحاً. ودعوا أيضاً الدول التي أعلنت عن امتلاك أسلحة كيميائية إلى القيام بتدمير هذه الأسلحة في أبكر موعد ممكن. وبينما سلم الوزراء بالتحديات المالية والتقنية التي يواجهها بعض ممتلكي هذه الأسلحة، فإنهم دعوا الدول الأطراف التي يسمح فيها وضعها بمساعدة هذه الدول المملوكة في تحقيق الهدف النهائي للاتفاقية، وهو القضاء الكامل على الأسلحة الكيميائية، إلى أن تفعل هذا عندما يطلب منها ذلك. ودعا الوزراء أيضاً إلى القيام في العام القادم بعقد مؤتمر الاستعراض الأول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وأكدوا على أهمية أن يخرج المؤتمر بنتائج هامة في اتجاه تعزيز هذا النظام الدولي. وإننا نؤكد على الحاجة إلى تحقيق إبرام عاجل لاتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفقاً لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

٧٩- وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء استعمال أساليب قسرية من جانب بعض البلدان داخل منظمات دولية، بما في ذلك التأثير المالي، سعياً إلى تحقيق مصالح أحادية الطرف. وأعربوا أيضاً عن قلقهم إزاء التأثير الذي يمكن أن يكون لهذه الأفعال الأحادية الطرف على استقلال عمل المنظمات الدولية والنظام المتعدد الأطراف ككل.

٨٠- وأكد الوزراء الحاجة إلى تعزيز نظم السلامة والحماية الإشعاعيتين في المرافق التي تستخدم مواد إشعاعية وكذلك في مرافق إدارة المخلفات الإشعاعية، بما في ذلك النقل المأمون لهذه المواد. وشجع الوزراء على تصميم نظام دولي ملائم للحماية المادية للمواد الإشعاعية أثناء نقلها. وأكد الوزراء من جديد الحاجة إلى قيام الدول المضطلة بنقل مخلفات خطرة بتقديم معلومات ملائمة إلى الدول المعنية بشأن هذا النقل. ورحب الوزراء بعقد مؤتمر بشأن هذه المسائل في عام ٢٠٠٣.

٨١- وما زال الوزراء يشعرون بالقلق البالغ إزاء القيام على نحو غير مشروع بنقل وتصنيع وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها بشكل مفرط وانتشارها بدون ضابط في كثير من المناطق في العالم. ورحبوا بما تم بتوافق الآراء من اعتماد برنامج العمل لمنع ومكافحة واستئصال التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبها في مؤتمر الأمم المتحدة، وهو البرنامج الذي يحدد نهجاً واقعياً قابلاً للتحقيق وشاملاً للتصدي للمشاكل المرتبطة بالتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية فإنهم يثنون مرة أخرى على دور السفير كاميلو ريبس، من كولومبيا، بوصفه رئيس المؤتمر والسفير كارلوس دوس سانتوس، من موزامبيق، بوصفه رئيس اللجنة التحضيرية. ولاحظوا مرة أخرى مع الارتياح الدور الإيجابي والبناء والداعم على نحو متبادل الذي مارسه الوفود المنتمة إلى حركة بلدان عدم الانحياز أثناء المؤتمر.

واعتبر الوزراء ذلك مظهراً من مظاهر فعالية الحركة في المحافل المتعددة الأطراف. وما زال الوزراء يشعرون ببالغ القلق إزاء عدم قدرة المؤتمر على الاتفاق - بسبب موقف إحدى الدول - على لغة تسلم بالحاجة إلى وضع وإبقاء ضوابط على الملكية الخاصة للأسلحة الصغيرة، والحاجة إلى منع مبيعات هذه الأسلحة إلى الجماعات غير الحكومية. ورأوا أن هذه القضايا تتصل اتصالاً مباشراً بالمشاكل المرتبطة بالتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يواجهها كثير من أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز. وكرروا الإعراب عن نداءهم الموجه إلى جميع الدول بضمان أن يقتصر توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو الكيانات التي تأذن لها بذلك الحكومات حسب الأصول وتنفيذ قيود قانونية على التجارة غير المقيّدة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعلى الملكية غير المقيّدة لهذه الأسلحة.

٨٢- وأعرب الوزراء عن استيائهم لما يجري، على نحو مخالف للقانون الإنساني الدولي، من استخدام الألغام المضادة للأفراد في حالات النزاع بهدف بتر أعضاء المدنيين الأبرياء وقتلهم وإرهابهم، ومنعهم من الوصول إلى الأراضي الزراعية، مما يسبب المجاعة ويجبرهم على الفرار من ديارهم مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الافراغ من السكان ومنع المدنيين من العودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية. ودعوا مرة أخرى المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة اللازمة في عمليات إزالة الألغام الأرضية فضلاً عن إعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً في البلدان المتضررة من الألغام الأرضية. كذلك فإنهم دعوا إلى تقديم المساعدة الدولية لضمان وصول البلدان المتضررة وصولاً كاملاً إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لإزالة الألغام. ودعوا أيضاً إلى زيادة المساعدة الإنسانية لضحايا الألغام الأرضية.

٨٣- وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء مخلفات الحرب العالمية الثانية، ولا سيما تلك المخلفات المتمثلة في الألغام الأرضية التي سببت أضراراً بشرية ومادية وأعاقت خطط التنمية في بعض بلدان عدم الانحياز. ودعوا الدول المسؤولة بالدرجة الأولى عن زرع الألغام خارج أراضيها إلى التعاون مع البلدان المتضررة وإلى تقديم المعلومات اللازمة والخرائط الدالة على مواقع هذه الألغام والمساعدة التقنية المطلوبة لإزالتها بالإضافة إلى إسهامها في تحمل تكاليف الإزالة وتقديم تعويضات عن أي أضرار ناتجة عنها.

٨٤- وأعلن وزراء الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبرتوكولاتها أنهم يشجعون الدول على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية. وأحاط الوزراء علماً بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث لهذه الاتفاقية. وأحاطوا علماً أيضاً بنتائج المؤتمر السنوي الثاني للدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية، الذي عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وشددوا على أهمية تنفيذه تنفيذاً فعالاً. وأحاط الوزراء علماً أيضاً بانعقاد

الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي عُقد في ماناغوا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٨٥- وأعرب الوزراء مرة أخرى عن تأييدهم لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مكرسة لترع السلاح. كذلك أعربوا عن بالغ القلق إزاء الافتقار إلى توافق آراء بشأن المداولات التي أجرتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩ بخصوص جدول أعمال الدورة وأهدافها. وأشاروا إلى أن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن أهداف الدورة الاستثنائية وجدول أعمالها وتوقيتها. وما زال الوزراء يطالبون باتخاذ مزيد من الخطوات المؤدية إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكذلك الحاجة إلى قيام هذه الدورة الاستثنائية الرابعة باستعراض وتقييم تنفيذ قرارات الدورة الاستثنائية الأولى، مع إعادة تأكيد مبادئها وأولوياتها.

٨٦- وشدد الوزراء على أهمية تخفيض النفقات العسكرية، وفقاً لمبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وحثوا جميع الدول على تكريس الموارد التي تتاح بفصل ذلك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في مجال مكافحة الفقر. وأعربوا عن تأييدهم الثابت للتدابير الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف التي اعتمدها بعض الحكومات والهادفة إلى تخفيض النفقات العسكرية، مما يسهم في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وقد أحاطوا علماً في هذا الصدد بالتدابير التي تبحثها بعض الحكومات مثل جماعة الأمم الأندية.

٨٧- واقترح الوزراء الأعمال التي يضطلع بها الفريق العامل المعني بترع السلاح والتابع لحركة بلدان عدم الانحياز وشجعوا الوفود على مواصلة أعمالها الفعالة بشأن القضايا التي هي موضع اهتمام مشترك من جانب الحركة.

نهاية الاقتباس

-----